الجزر اليمنية.. نقلة نوعية في المجالات التنموية والاستثمارية

د.بامطرف: تم تطوير وتوسيع قاعدة النشاط الاستثماري بما يتناسب وما تمتلكه الجزر من موارد

تحتل الجزر اليمنية موقعاً استراتيجياً هاماً حيث تعتبر اليمن همزة وصل بين الشرق والغرب وبحار الشرق ببحار الغرب وهي الحلقة الرابطة بين القارات والبحار وتقع على الامتداد الجنوبي للبحر الأحمر ثم خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي ..

وتمتلك الجمهورية اليمنية عشرات الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية والملاحية في البحر الأحمر والتي تنتشر أمام سواحله الممتدة من البحر الأحمر وخليج عدن حتى البحر العربي..وتولي الدولة هذه الجزر اهتماماً كبيراً لتنميتها وتأهيلها في مختلف الجوانب بما يناسب موقعها وأهميتها .

لقاء/ رياض مطهر الكبسي

□ د. عوض بامطرف

□ يحيى الكينعي

الكينعي: أكثر من (٦٥) مليار ريال حجم الانفاق على تنمية الجزر خلال ١٤ عاماً

وفي هذا الصدد أشار الدكتور/ عوض عبدالله بامطرف رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية إلى اهتمام الدولة بالجزر اليمنية من جانب، وما تقوم به الهيئة في سبيل تنمية الجزر من جانب آخر بالقول:

– إن دولة الوحدة أولت كافة الجزر اليمنية اهتماما كبيرا لما تشكله من أهمية استراتيجية عظيمة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها، فقد وضعت في نصب عينيها الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها الجزر اليمنية سواء من خلال مواقعها كموانئ او ما تختزنه في باطنها من ثروات طبيعية وما تزخر به من مقومات سياحية لا نظير لها، فقد عملت حكومة دولة الوحدة على تطوير وتوسيع قاعدة النشاط الاستثماري في مختلف المجالات حتى يتناسب مع ما تمتلكه الجزر من موارد وثروات طبيعية، وقد أستندت هذه السياسة الاستثمارية على تهيئة الأجواء وتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في هذه الجزر المتعددة الواسعة والتي يبلغ عددها أكثر من ١١٥ جزيرة موزعة بين البحر العربي والبحر الأحمر، فاتخذ القيادة السياسية بقيادة قائد المسيرة الرمز المشير/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية حفظه الله عددا من التدابير والخطوات المهمة للحفاظ على الجزر وتنميتها ومنها القرار الجمهوري رقم (٢٨٥) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وأعطى القرار الجمهوري الحق للهيئة بان تعمل على تطوير وتنمية الجزر اليمنية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلى أن تعمل على خلق بنية تحتية أساسية في الجزر اليمنية وخاصة المأهولة منها، وذلك حتى حظى سكان الجزر بما ينعم به سكان الجمهورية اليمنية في بقية المناطق.

ويضيف د. بامطرف: كما أعطي للهيئة حق التفاوض بشأن الاستثمار وتفصيل وخلق اجواء تساعد على الاستثمار وجذب الراس المال الوطني العربي والأجنبي للعمل من خلال خصائص كل جزيرة فمنها من تمتاز بخصائص صناعية سمكية ومنها من تمتاز بخصائص سياحية مختلفة بدءا من سواحلها الجذابة إلى طوائفها الغنية بالشعاب المرجانية المختلفة والتي بالإمكان مزاولة رياضة الغوص بها، ولهذا فالهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية رات انه لزاما عليها أن تبدأ بتوثيق وجمع كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالجزر حتى تخدم كافة الجهات الحكومية والأهلية والأجنبية وان كانت هذه البيانات والمعلومات متواضعة إلا أننا نرى أنها ستكون النور الذي تنطلق منه كافة المؤسسات والهيئات المختصة وذلك عند إعداد المشاريع التنموية الخاصة بالجزر.

واستطرد د. بامطرف : ولهذا بدأنا بعملية المسح الميداني لجزر البحر الأحمر لان جزر البحر العربي (أرخبيل سقطرى) سبق أن عملت بعض الجهات لجمع البيانات والمعلومات عنها، وتم إعداد مخطط عام يحمل تحليلا واقعيا لجزر أرخبيل سقطرى وبعض المقترحات والتوصيات والمشاريع حسب الأولوية .

ومن جانبه أوضح الأخ يحيى محمد الكينعي مدير عام الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية أن الحديث عن الجزر اليمنية ظل ضرباً من ضروب الحكايات والقصص الأسطورية باستثناء بعض الجزر التي لا يتعدى عددها أصابع الكف الواحد واستمر الوضع على هذا المنوال إلى عهد ليس ببعيد والذي لا يتجاوز في حساب الفعل الزمني عقدين ونيف لتمثل في مجملها انقلاباً برجماتياً عبرت عنه الأيام والسنون التي أعقبت انقشاع الغيمة الضبابية ومن موقع الحارس الأمين تكونت أولى خيوط النظرة الثاقبة والحكمة المتناهية التي تميز بها فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله إبان عمله الوطني في أحد مواقع جبل الشيخ سعيد الذي يطل على جزيرة ميون حيث لا تزال آنذاك خاضعة لحكم نظام آخر وفي إطار الخارطة الطبيعية لليمن الكبير فقد اعتملت في تلافيف ذاكرته الوهاجة مدى الأهمية الوطنية لإدماج جزرنا اليمنية في إطار مترابط مع المنظومة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عبر عنها من خلال تشكيل لجنة وطنية تعنى بتنمية وتطوير الجزر اليمنية بعد أن من رب الأرباب على بلادنا بنعمة التوحد في ٢٢مايو المجيد من عام ١٩٩٠م يؤرخ لأرخبيل سقطرى وغيره من الأرخبيلات والجزر الرابضة على مسطحاتنا المائية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي عهداً من الرعاية والاهتمام ليشمل بفيض خيره (١٨٣) جزيرة ونتوءا لتمثل مجتمعة عقداً لؤلؤئياً انفرط وتناثرت حباته.

قرار حكيم

وقال الأخ الكينعي : من منطلق إيمان فخامته حفظه الله بأهمية العمل المؤسسي فقد وجه حكومة الدكتور /عبد الكريم الارياني آنذاك بإعداد المسوغات الدستورية و القانونية لإنشاء هيئة عامة تعنى بتنمية وتطوير الجزر اليمنية وتحديد مهامها واختصاصاتها الذي أفصح عنه القرار الجمهوري رقم(٢٨٥) لسنة ١٩٩٩م.

استراتيجية التنمية

● ما هي استراتيجية الهيئة في تخطي مكامن النقص في المعلومات ؟

– على هدي الاتجاهات العامة لارادة الفعل السياسي وتنفيذاً لمضامين برنامج الحكومة العام فقد عمدت الهيئة إلى انتهاج رؤية أولية عن المحاور والمكونات المنهجية لآليات المنظومة التنموية في الجزر اليمنية ووضع الاستراتيجيات التنفيذية لتحقيقها وفق قواعد تتفق كلية مع الطموحات العظيمة والآمال الجسام.

وعلى هذا الأساس شرعت الهيئة في تخطي مكامن النقص البيّن للمعلومات التي انحصرت بالمعلومات التاريخية دون المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتخصصية ذات المنحى التنموي منها . وعمدت الهيئة إلى حصر خياراتها على كينونات ثلاث:

أ- البناء المؤسسي ودعم القدرات الإدارية.

ب- تنفيذ المسوحات والدراسات الميدانية.

جـ- إنشاء قاعدة للبيانات ونظم المعلومات.

دعم القدرات الإدارية

مشيرا إلى أنه قد تم تعزيز الهيئة بعدد من الكوادر والكفاءات المتخصصة في مجال التخطيط والإحصاء والقانون والأسماك والأحياء البحرية والعمارة والتخطيط العمراني والمساحة والجيولوجيا والمياه والطاقة والميكانيكا والمجتمع والبيئة والجغرافيا والآثار والحاسوب والكيمياء والفيزياء البحرية والغوص فضلاً عن الكفاءات المساعدة في المجالات التقنية والإدارية والمالية والتي تشكل ما نسبته (٧٠٪) من احتياجات الهيئة.

أما في مجال البناء المؤسسي فقد سعت الهيئة إلى توفير الحد الأدنى من المستلزمات والآلات والمعدات ووسائط العمل اليومي فضلاً عن إنشاء ثلاثة فروع لها في كل من مبدى وكمران وسقطرى ليصل اجمالي ما تم إنفاقه منذ إنشاء الهيئة إلى يومنا هذا (٢٥٠) مليون ريال.

مسوحات ميدانية

● مؤكدا أن ندرة المعلومات المتاحة قد شكلت حافزاً للقيام بتنفيذ المسح الميداني الأول لجزر البحر الأحمر في عام ٢٠٠١م الذي تمخض عنه الخروج بوثيقة متكاملة عن تشخيص الوضع القائم والمتزامن مع قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل المخطط العام لأرخبيل سقطرى عبر مجلس حماية البيئة آنذاك .

وفي عام ٢٠٠٢م قامت الهيئة بتنفيذ عدد من الدراسات المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومجتمعات الصيادين والسياحة والغوص والبيئة والجيولوجيا والعمارة والتخطيط العمراني وجلها تركز على استخدام الأرض في كل من الجزر المستهدفة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وبخبرات وكفاءات علمية وطنية متخصصة تم الاستعانة بهم من الجامعات ومراكز البحث العلمي في كل من صنعاء وتعز وعدن والحديدة.

وفي عام ٢٠٠٣م تم إنجاز المخططات الاستثمارية لعدد من الجزر المختارة بالإضافة إلى إبراز الخصائص الاقتصادية التي تتميز بها تلك الجزر ومحاورها البحرية وتنفيذ المجسمات والخرائط الخاصة بذلك ناهيك عن أن الهيئة على وشك الانتهاء من إعداد المدخلات الفنية والخرائطية والتصاميم المتعلقة بتنفيذ الموسوعة الجغرافية والتاريخية (أطلس الجزر اليمنية) والذي سيشكل نقلة نوعية في مضمار العمل الترويجي فضلاً عن المصفوفة التنموية لمشاريع البنى التحتية للجزر.

قاعدة بيانات

● وأضاف : نظرا لاهمية ايجاد قاعدة بيانات تربط الهيئة آليا بالعالم الخارجي ومن قبله بفروعنا لما يمثله ذلك من تحرير للبيانات والمعلومات التي تسهم في وضوح الرؤية وسلامة الإجراء وقوة القرار حيث قطعنا شوطاً لا بأس به في هذا المضمار من خلال ما توفر لدينا من وسائل تكنولوجية ووسائط معلوماتية وشبكة للتراسل ولا يزال الأمل يحدونا في دعم توجهاتنا الرامية إلى إحداث نقلة نوعية في مسار عملنا الدؤوب بعد أن تمكنا من قطع ما نسبته (٤٠٪) ولا تزال النسبة المئوية المفقودة معقودة بمدى التدخل المباشر لدولة الأخ رئيس مجلس الوزراء الأستاذ/ عبد القادر باجمال ونائبيه في وزارتي التخطيط والمالية.

المياه والبيئة

● ما هو تقييمكم لما حققته الهيئة في جانب المياه والبيئة ؟

– عملت الهيئة على إحداث نقلة مبهرة في المجالات البيئية كالمحميات البرية والبحرية في سقطرى للحفاظ على التنوع الحيوي وصونه فضلاً عن تنمية المتلازمات الاقتصادية والاجتماعية بغية الحد من طغيان إحداهما على الأخرى ما سيسفر عنه من تأثيرات تنعكس سلباً على كينونة النظام البيئي.

وتعد الدراسات المتخصصة والأبحاث النوعية والمسوحات الدورية من أهم المناشط التي تميز قطاع المياه والبيئة بها على كل من بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي مستفيدة من المصادر المتاحة وطنياً ودولياً.

بيد إن الاهتمام بجانب المياه المحلاة من البحر قد تقاسمت همها في مواجهة مصادر الدعم المتاحة كل من الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية وقيادة المناطق العسكرية والمحافظات في ظل البحث الدؤوب عن مصادر بديلة لإحلالها محل المكائن التقليدية التي غالباً ما يكتنفها العديد من المخاطر والمهددات البيئية.

مؤكدا أن حجم الإنفاق التراكمي على الأنشطة البيئية وحدها قرابة (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)ريال وهذا الرقم يعكس مدى الجهود التي بذلت في سبيل التوازن البيئي والتنموي على مستوى الجزر اليمنية.

قطاع الأسماك

● تظل الثروة السمكية رافدا من روافد التنمية الاقتصادية .. ما الذي تم في هذا المجال ؟

– أدت السياسات والاستراتيجيات المتخذة إزاء طرق ووسائل الصيد الجائر إلى إحداث حالة من العودة التدريجية لإنعاش المخزون السمكي وما يرتبط به من عوائد اقتصادية تصب في مجملها في خانة الناتج القومي للبلاد بعد أن كادت الأوعية الإيرادية في هذا القطاع توشك على أن تجف ،فضلاً عن إحداث نقلة نوعية في مضمار البناء الهيكلي للمؤسسات التي تنضوي تحت مظلة هذا القطاع والذي انعكس إيجابا في بلورة تلك الاستراتيجيات من خلال المشاركة الفاعلة في تطبيقها.

بيد أن مدخلات الصيد التقليدي ظل عاجزة عن القيام بدور محفز لإنعاش السياسة الإنتاجية والتسويقية ومرد ذلك عائد إلى جملة من المسببات والإسبال التي نعول كثيرا في المستقبل المنظور إلى الحد منها مع زيادة في حجم المخصصات المالية لتعزيز منظومة مشاريع البنى التحتية ودعم المدخلات الإنتاجية.

مشيرا إلى أن الإنفاق التراكمي في هذا المجال بلغ (٥,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال. وتظل الآمال معقودة على الاستثمار السمكي وخلق فرص جديدة ستسهم حتما في تقليل حجم الفجوة القائمة بين الموارد والإمكانات .

الصحة والتعليم

● وماذا عن قطاعي الصحة والتعليم ؟

– أخذ أرخبيل سقطرى حظا وافرا من مؤسسات وكادر هذا القطاع حيث بلغ ما نسبته ٩٠٪ من مكونات القطاع الصحي وتوزعت النسبة الباقية على بقية الجزر الآهلة بالسكان فقد بلغ حجم الإنفاق التراكمي لهذا القطاع قرابة (١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) منذ تحقيق الوحدة المباركة.

وهذا أيضا يوضح مدى ما وصلت إليه الخدمات الصحية بشقيها العلاجي والوقائي من تقدم ونماء إلا أن ذلك لا يصل إلى الكفاية الحدية من ما نطمح اليه خاصة وان هنالك فجوة بين الإنفاق الصحي وهشاشة الوضع الاقتصادي الناجم عن ضعف الموارد وتدني مستويات المداخيل الفردية وغياب المحددات السلوكية في أنماط العيش المختلفة على الرغم من الجهود الحثيثة والهادفة إلى ملء ذلك الفراغ وكسر طوق العزلة عن جزيرة سقطرى على الرغم من غياب الرؤية باتجاه الجزر الأخرى في هذا المضمار ليسجل إنفاقا تراكميا قدره (١٨,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠)ريال و التي انعكست إيجابا على هيئة منشاءات جوية وبحرية وطرقات إسفلتية وترابية ومخططات هندسية وكوادر تشغيلية ووسائل نقل مختلفة وفنارات وممرات بحرية نطمح أن يُفعل الدور ذاته على بقية الجزر وفق خطة مرحلية .

● أما بالنسبة للتعليم فقد تجسدت في هذا القطاع إرادة القائد الرمز للحصول على جرعات التعليم الإلزامية والتعليم بشقيه العام والتخصصي ليسجل حجم الإنفاق التراكمي لهذا القطاع في الجزر اليمنية منذ قيام الوحدة المباركة(١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال وتحتل جزيرة سقطرى موقعا متميزا في هذا الشان حيث بلغ إجمالي ما أمكن الوقوف عليه من المنشآت التعليمية الأساسية فقط (٥١) مدرسة يقوم بالتدريس فيها (٢٢٦) مدرسا وينتظم فيها(٧٤٧٧) طالبا وطالبة فضلا عن التعليم الثانوي والفني والجامعي بعد أن كادت العملية التعليمية برمتها أن تزول إبان الحكم الشمولي .

الزراعة والري

● وفي الجانب الزراعي أشار الأخ الكينعي إلى أنه ونتيجة لسيادة التكوين البركاني والمرجاني لجيولوجية معظم الجزر اليمنية إلا أن جزيرة سقطرى وكمران تتمتعان بخصوبة عالية لتربتهما الزراعية مما جعلهما محط اهتمام ورعاية مستمرة على الرغم من عزوف قاطني تلك الجزر عن خوض غمار النشاط الزراعي وقد سجل إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في الجزر من الماعز وغيرها (٣٢٠٠٠٠٠) رأس تقريباً وتحتل جزيرة سقطرى المرتبة الأولى مسجلة (٢٥٧١٧٧) رأسا فضلاً عن الجهود المبذولة في سبيل حصاد مياه الأمطار عن طريق إنشاء العديد من الكرفانات والسدود والحواجز المائية والاهتمام بزراعة النخيل وإنشاء المزارع النموذجية وتربية النحل وتشجيع الزراعة البستانية بالإضافة إلى التركيز على استصلاح الأراضي عن طريق الترويج لاستثمارها مع الاهتمام المتزايد بالحفاظ على الغزلان والحمير الوحشية وقط الزباد وعدم التوسع على حساب الغطاء النباتي والأنواع المستوطنة .حيث بلغ حجم الإنفاق التراكمي لهذا القطاع (٦,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال .

الموقع	عدد الجزر	المساحة	عدد السكان
البحر الأحمر	١٥١	١٥٠٠	٩٠٠٠
خليج عدن	٢٠	٢٢٠	٣٠٠٠
البحر العربي	٥	١٥٠	٠٠٠
المحيط الهندي	٧	٣٦٥٠	١٢٠,٠٠٠
الإجمالي	١٨٣	٥٥٢٠ كم٢	١٣٢,٠٠٠

الكهرباء والاتصالات

● يعتبر قطاعا الكهرباء والاتصالات من الأساسيات الضرورية فما هو نصيب الجزر فيهما؟

– يعتمد سكان الجزر على المولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل وتتراوح ساعات التشغيل ما بين (٥ – ٨) ساعات يوميا وبطاقات إنتاجية متفاوتة تصل في حدها الأدنى إلى (٥٠) كيلو وات وتقتصر استخداماتها على الإنارة المنزلية ونحن نتطلع إزاء هذا العجز ان يتم تغطيته وفق طرائق وبدائل أخرى وبطاقة إنتاجية اكبر تعتمد في تشغيلها على البدائل الطبيعية الأخرى لتعم فائدتها كافة قاطني الجزر ومرتاديها فضلاً عن التغطية المتوقعة لسد الاحتياج المنظور في قطاع الاستثمار مستقبلا وقد بلغ حجم الإنفاق التراكمي في هذا القطاع(١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

حيث سجل حالة من التفرد على المستوى المنظور رابطا معظم الجزر بخدمة الاتصالات بشقيها التقليدي والحديث على الرغم من عدم الاستغلال الكلي للخطوط الهاتفية وعلى وجه خاص جزيرة سقطرى حيث وصل حجم الاستغلال المتاح للخطوط الهاتفية إلى (٥٣٢) خطا مسجلة بذلك إنفاقا تراكميا بلغ (٢,٩٠٠,٢٠٠,٠٠٠) ريال.

الرعاية والضمان الاجتماعي

● وتطرق الأخ يحيى الكينعي في سياق حديثه إلى قطاع الرعاية والضمان الاجتماعي قائلا:

نتيجة لعدم تمييز المستفيدين بين خدمات الرعاية والضمان الاجتماعي من ناحية وكذا المستفيدين من الدعم الغذائي الخاص بنزلاء الأقسام الداخلية وفتيات المدارس والحوامل والرضع فقد استعصى على العينات المبحوثة التفريق بين مصادر الدعم المختلفة إلا أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن عدد الحالات المستفيدة على مستوى الجزر الآهلة بالسكان قد تصل إلى (٥٩٠٠) حالة تقريبا مسجلة بذلك إنفاقا تراكميا قدره (١٦٥,٢٠٠,٠٠٠) ريال والمؤمل زيادة الحالات المستفيدة نظرا لوقوع معظم قاطني الجزر تحت خط الفقر.

الثقافة والسياحة والاستثمار

● وفي نهاية اللقاء تحدث الأخ مدير عام الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية عن الثقافة والسياحة والاستثمار بالقول:

– لعب هذا القطاع دورا مشرفا اسهم في بلورة الرؤى والأفكار التي تصب في خانة الترويج الاستثماري بشقيه الثقافي والسياحي وإجراء المسوحات والأبحاث التخصصية وفقا لخصائص ومزايا جزرنا اليمنية وما تكتنزه من أرث ثقافي وموائل استثمارية ستشكل على المستوى المنظور قبلة تؤمها أفئدة المتعطشين إلى إشباع غرائزهم الثقافية والبحثية والبيئية والغوص والاستجمام والرياضات البحرية الأخرى وخلق فرص شتى لامتصاص العمالة وتعزيز الناتج القومي حيث لا نزال نحبر بثقة صوب سوق التنافس الاستثماري لاقتناص فرص استثمارية كثيرة ومرد ذلك عائد إلى حجتنا التفاوضية القائمة على مدى ما تتمتع به الجزر اليمنية من خصائص ومزايا قل أن نجد لها مثيلا يضاهيها عذرية وجاذبية خاصة إذا ما أدركنا أن الجزر تتسجى على بيئات بحرية ثلاث فضلا عن مواقعها الجغرافية وتنوع مناخاتها الطبيعية وفوق كل ذلك دماثة الخلق وحسن المعشر الذي يميز قاطنيها كامتداد لموروث حضاري موغل في التاريخ الحضاري لشعبنا اليمني .

● وتبين وثيقة المسح الميداني لجزر البحر الأحمر الصادرة عن الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية ان عملية المسح الميداني للجزر تمت من خلال خمس مراحل لأن المنطقة المستهدفة (جزر البحر الأحمر) لا توجد أية معلومة عنها أو أرقام أو بيانات تختص بالأنشطة القائمة بها وخاصة المعلومات عن الخدمات الأساسية وعلاقات السكان بها.

وجاءت عملية المسح للجزر بهدف إدماجها في مخطط وبرامج التنمية الشاملة التي رأت الهيئة الولوج فيها عن طريق الأخذ بالأساليب المنهجية ليمثل المسح الميداني لجزر البحر الأحمر أبرز المصادر الهادفة إلى استخلاص المعلومات والبيانات كمرتكز أساسي في وضع اللبنات الأولى لإنشاء قاعدة معلوماتية وبيانية تمد صناع القرار التنموي وتقلل من حالات النكوص المخططي .

● وحسب المصادر فإن عدد الجزر اليمنية يصل إلى حوالي ١٨٣ جزيرة موزعة على النحو التالي:

ختاما

بعد ما ذكر نستطيع القول أن الجمهورية اليمنية تمتلك أرخبيلا كبيرا وواسعا من الجزر يمتد عبر البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن والمحيط الهندي .. وتحتل هذه الجزر مواقع هامة تكسبها بعدا استراتيجيا وجغرافيا واقتصاديا هاما بموقعها أمام أهم الطرق التجارية البحرية كمضيق باب المندب وغيره ،ما يؤهلها لتكون محطات ترانزيت – في حال استغلالها جيدا لهذا الشان – يتزود العابر منها والمتوقف فيها والسائح الآتي إليها بكل ما يتطلبه من غذاء ووقود وغير ذلك ..

فالدراسات تشير إلى أن الجزر اليمنية ما تزال بكرا ، وهي بحاجة إلى استغلالها والعمل على تنميتها وتأهيلها بالعمل على إنشاء البنية التحتية اللازمة والترويج للاستثمار فيها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والبيئية والرياضية والاجتماعية وغيرها.. وكل ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة ،والهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية تعمل جاهدة ،وقد لعبت دورا كبيرا وتمكنت من تحقيق ولو جزء يسير ،ولكن الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق وتوفير المتطلبات اللازمة للجزر غير كافية وضئيلة مقارنة بحجم المهمة أو عدد الجزر ،وهي ما تزال بحاجة إلى تعاون مختلف الجهات ليتكامل العمل وتثمر الجهود نتائج إيجابية تؤدي إلى استغلال الجزر الاستغلال الأمثل ،وتقود إلى تنمية اقتصادية تعود بالفائدة ،ويجني الوطن ثمارها ،وتخلق فرص عمل جديدة تستوعب جزءا من الأيدي العاملة العاطلة ،وتخفف من البطالة.

في مجال التدريب المهني

التوقيع على برنامج تعاون بين اليمن والجزائر

□سبا /

وقع في الجزائر مؤخرا على برنامج التعاون التنفيذي بين الجمهورية اليمنية والجزائر في مجال التكوين والتدريب المهني للعام الدراسي القادم ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م .

كما تم الاتفاق على ابرام اتفاقية توأمة بين المعهد المهني الزراعي البيطري بامانة العاصمة ومركز التكوين المهني بوهران.

وقع البرنامج عن جانب اليمن الاخ الدكتور علي منصور بن سفاع وزير التعليم الفني والتدريب المهني وعن الجانب الجزائري الاخ الهادي خالدي وزير التكوين والتعليم المهنيين .

حضر مراسم التوقيع الاخ حامد عبادي سفير اليمن لدى الجزائر واعضاء الوفد المرافق للاخ الوزير.

في الفترة ٧-١١ الشهر المقبل

مشاركة يمنية في مؤتمر العمل الدولي بجنيف

□ توجه أمس الى جنيف الاخ محمد مقبل الفيصلي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع القوى العاملة على رأس وفد اليمن للمشاركة في الدورة الـ٩٢ لمؤتمر العمل الدولي التي ستعقد خلال الفترة من ٧-١١ يونيو.

وأوضح الفيصلي لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ أن المؤتمر سيناقش عددا من القضايا الخاصة بالعمل من أبرزها تقرير رئيس مجلس الادارة والمدير العام لمنظمة العمل الدولية والتقرير العالمي الخاص بالحرية النقابية والاقرار الفعلي بحق المفاوضات الجماعية وفقا لأسس إعلان المنظمة بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وكذا قضايا العمال المهاجرين وظروف العمل في قطاع صيد الاسماك.

وقال ان المؤتمر سيناقش أيضا التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة وتقريرا حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والاراضي العربية المحتلة.

بصنعاء وأبين

دورتان تدريبيتان في مجال مكافحة الآفات الزراعية ومحاسبي الجمعيات التعاونية

□ صنعاء/سبأ/

بدأت أمس بصنعاء الدورة التنشيطية في مجال مكافحة الآفات الزراعية ودور الادارة العامة لوقاية النبات في تفعيل قانوني الحجر النباتي والمبيدات .

وتهدف الدورة التي تنظمها على مدى يومين الادارة العامة لوقاية النباتات بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة، بمشاركة (٢٨/ متدربا من مختلف محافظات الجمهورية والمنافذ الجمركية والجمعية اليمنية لتجار المواد الزراعية الى اكساب المشاركين مهارات تتعلق بمراقبة الآفات الزراعية وطرق مكافحتها والقوانين المتصلة بالحجر الزراعي والمبيدات .

وفي افتتاح الدورة اشار الاخ صالح مثنى الوكيل المساعد لوزارة الزراعة والري للشئون الزراعية الى حرص الوزارة على توفير المستلزمات والاجهزة والمبيدات الخاصة بمكافحة الآفات الزراعية وانشاء المحاجر النباتية..

مؤكدا على ضرورة تفعيل قانوني المبيدات والحجر النباتي.. وحث المشاركين على ضرورة الاستفادة من مفردات الدورة وتطبيقها على الواقع العملي.

كما القى الاخ عبده فارع عن الادارة العامة لوقاية النبات والدكتور خالد الرويشيدي عن منظمة الاغذية والزراعة كلمتين اشارتا الى أهمية الدورة وأهدافها وبرامجها..

وأكدتا على ضرورة تضافر الجهود لانجاح برامج مكافحة الآفات الزراعية .

كما استمع المشاركون الى عدد من المحاضرات النظرية والتطبيقية حول مفردات الدورة تخللتها مناقشات عامة حول ماجاء فيها.

من جهة أخرى بدأت أمس بقاعة معهد التدريب الزراعي بجعار الدورة التدريبية لمحاسبي الجمعيات التعاونية السمكية التي يشارك فيها ٣٠ متدربا من محافظات لحج ، ابين وشبوة ، يتلقون على مدى اسبوعين عددا من المحاضرات عن المحاسبة المالية واهميتها في نشاط الجمعيات التعاونية السمكية والنظام المحاسبي الموحد ومبادئ علم الاحصاء.

وفي حفل الافتتاح القى الاخ عبدالله احمد لقمان وكيل محافظة ابين المساعد كلمة أكد فيها على أهمية رفع مهارات كوادر الجمعيات الزراعية والسمكية في المجال المحاسبي ..

مشيرا الى الأهمية التي يمثلها القطاعان الزراعي والسمكي في الحياة الاقتصادية في بلادنا.

كما القى الاخ عبدالله راشد مدير تنمية الاعمال لمشروع التنمية الريفية للمحافظات الجنوبية كلمة أكد فيها على أهمية تحسين وتطوير الانشطة المحاسبية الادارية لمختلف الجمعيات المشاركة في هذة الدورة واتباع افضل الطرق العلمية الخطط والبرامج الانتاجية لهذه الجمعيات.

غدا في العاصمة البلغارية صوفيا

استعراض تجربة اليمن في الرقابة على عملية الخصخصة

□ توجه الى بلغاريا أمس الدكتور عبيد سعد شريم نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمشاركة في اللقاء الحادي عشر للمراجعة من أجل الخصخصة الذي سيبدأ أعماله غدا الاثنين في العاصمة البلغارية صوفيا.

وأوضح الاخ/ عبيد لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن اللقاء الذي يستمر اربعة أيام سيتناول موضوع الخصخصة الى جانب استعراض تجارب عدد من الدول الاوروبية في هذا المجال للاستفادة منها.

وقال انه سيتم استعراض تجربة اليمن في مجال المراقبة على عملية الخصخصة ودور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ازاء ذلك.

لبحث الاستراتيجية الموحدة :

وكلاء وزارات الصناعة لدول الخليج يجتمعون في الرياض

■..الرياض/ق.ن.ا/

بدأت امس بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاجتماع السنوي الاول لوكلاء وزارات الصناعة بدول المجلس.

وقد اعرب الدكتور ناصر محمد العجيل مدير عام الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت في كلمة بهذه المناسبة عن امله في ان يتوصل الاجتماع الى النتائج المرجوة منه.

وسيناقش الاجتماع العديد من الموضوعات الهامة من بينها ما قامت به الامانة لتنفيذ قرارات لجنة التعاون الصناعي في اجتماعها الثاني والعشرين وتوصيات اللجنة الفنية حول مشروع اللائحة التنفيذية للقانون /النظام/ الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير الوقائية والتعويضية لدول المجلس.

كما سيناقش الاجتماع توصيات ورشة عمل افضل اساليب السياسات الصناعية التي تساعد في تنفيذ الاستراتيجية الموحدة لدول المجلس واقتراح دولة الكويت تعديل ضوابط اعفاء مدخلات الصناعة ونتائج المؤتمر الاول لرجال الاعمال الصناعيين من دول المجلس ونظرائهم من الهند وما تم بشأن اعداد دراسة الحماية الصناعية.